

هدم مساكن المواطنين الفلسطينيين .. انتهاك صارخ للقوانين والقرارات الأممية

وإصرار على حرمان أهلها من حقوقهم

يعيش سكان القدس من الفلسطينيين ، مسلمين ومسيحيين ، سنوات كارثية منذ الاحتلال عام 1967 ، حيث تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحقهم ، بالمخالفة الصريحة مع اتفاقية جنيف الرابعة 1949 ، التي تنص على حماية المدنيين وممتلكاتهم وبالانتهاك الصارح الذي يرقى لمستوى التطهير العرقي بالتعارض مع القرارات الأممية ذات الصلة .

إن السياسات العنصرية للاحتلال وعمليات التغيير الديموغرافي ومحاولات تهويد المدينة تجري بمنطق القوة وممارسة إرهاب الدولة باستمرار الاقتحامات المتكررة والتهجير القسري بحجج وذرائع واهية .. كل ذلك يجري وسط صمت دولي أو انشغالات تهمل اتخاذ القرار الحازم الذي يوقف الجريمة .

ومجدداً ترتكب قوات الاحتلال في ظل شرعنة أفعالها ، أكبر جريمة هدم منذ عام الاحتلال 1967 .. إذ هدمت يوم الاثنين 22 يوليو / تموز 2019 ، عشرات الشقق السكنية بمنطقة (صور باهر) في وادي حمص ، بالمنطقة الشرقية للقدس التابعة للسلطة الفلسطينية وسيادتها .

إنّ الحركة الحقوقية في المنطقة وتعبيراً عن التزاماتها تؤكد على ضرورة تفعيل الواجبات الأممية خاصة مجلس الأمن في حماية سكان المدينة ومنع جرائم الحرب والتغيير الديموغرافي والتطهير العرقي العنصري خاصة .. والقدس تظل قضية دولية بظل مسؤولية الأردن والجهات الأممية على خلفية قراراتها ذات الصلة .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان في الوقت الذي يدين الجرائم المرتكبة كافة ، يناشد الرأي العام الدولي لإستنكار هذه الانتهاكات الصارخة ، ويؤكد على أن جهات التقاضي التي أضفت الشرعية على تلك الممارسات قد ساهمت بارتكاب الجرائم في ظل إهمالها المتعمد لاستئناف الأهالي ولجميع القرارات والاتفاقات والمعاهدات التي تشمل أوضاع المدينة المحتلة .. وعليه فإن ذلك سيكون مدعاة لمزيد من انتهاكات للحقوق ، وهو ما يشكل وصمة عار لن تقف بنتائجها عند ما انتهت إليه عمليات الهدم والتطهير بل ستدفع إلى مزيد احتقانات والتهاب الظرف المحلي والدولي وإفشال مشروعات السلام والاندفاع نحو حافة هاوية دموية بكل بشاعاتها المرفوضة من المجتمع الدولي وقيم الإنسانية .